

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنويه (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود من ٦٣ إلى ٧٩ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد فام قوانغ فينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية):
أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة
هذه اللجنة الهامة. وإني لعلّ ثقة أن هذه الدورة ستحقق
نتائج ناجحة في ظل قيادتكم الرشيدة. وأود أن أؤكد لكم
ولأعضاء المكتب دعم وفدي وتعاوني الكاملين.

لقد ترك انتهاء الحرب الباردة أملا كبيرا لدى البشر
في الحصول على عوائد واسعة النطاق للسلام. وأتاح
فرصا هائلة لإحراز تقدم كبير في المسعى العام للأمم
لإرساء السلام والرخاء والتعاون في سبيل تحقيق
المقاصد المشتركة. فيمكن للدول أن تركز تركيزا أكبر
على الاحتياجات الملحة جدا لحياة ورفاه شعوبها،
مثل تخفيف حدة الفقر، والتوسع في العمالة، والتنمية
الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة، ورعاية الطفل،
وغيرها. وقد تبين ذلك في سلسلة مؤتمرات القمة
العالمية التي عقدت أثناء العقد الحالي. وقد أحرز أيضا
تقدم طيب في مجال نزع السلاح، ألا وهو دخول اتفاقية

الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وهي تحظر، لأول مرة في
التاريخ، فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل؛ وإبرام
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والاتفاقات
المتعلقة بالمبادئ والأهداف وبتعزيز آلية استعراض
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والجهود المعززة
التي ترمي إلى إنشاء وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة
النووية. إلا أن عوائد السلام المتوقعة بشغف لم تتحقق
بعد، بل يتعين في الواقع النضال بقوة من أجل تحقيقها.
كما أن العالم يواجه تحديات ليست أقل إلحاحا.

وعند منعطف الألفية الجديدة، لا يزال البشر
يعيشون في ظل تهديد الأسلحة النووية. وإن الرعب
الذي نجم عن استخدام القنابل النووية للمرة الأولى، رغم
أنه حدث قبل أكثر من نصف قرن مضى، لا يزال ماثلا في
الأذهان، وهو يترصد بنا اليوم كما كان حينئذ. وانتهاء
الحرب الباردة قد جعل مذاهب الردع النووي والمبررات
المفهومة لما يؤديها أمورا بالية جدا. وكانت لدى المجتمع
العالمي آمال عريضة في الأخذ بزمام المبادرة للشروع في
عملية تؤدي في الواقع إلى القضاء الكامل على الأسلحة
النووية. ولكن هذه الأسلحة لا تزال موجودة ولا يزال
المخزون منها كبيرا على نحو غير مقبول، بل ويجري
تطويره.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ووافق وفدي تماما على هذه التقديرات. وسيكون العالم وسكانه أكثر أمانا بدون الأسلحة النووية، وقد كانت هذه هي التجربة الصعبة التي اكتسبناها من الحرب الباردة. ويتطلب انتهاء الحرب الباردة، بل ويهيئ ظروفًا تيسر عملية تؤدي إلى نزع السلاح النووي الحقيقي. وتعتقد الأسلحة في الحالة الراهنة للحرب يبرز الحاجة أكثر إلى بذل المزيد من الجهود والعمل بدأب شديد لتحقيق أهداف نزع السلاح، وبخاصة القضاء على الأسلحة النووية.

ويرحب وفدي بمختلف المبادرات التي تهدف إلى التعجيل بعملية نزع السلاح النووي والعمل على التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. واقتراح برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد لا يزال اقتراحا سليما. ونحن مقتنعون بأن الوقت حان للبدء في جولة من المباحثات تهدف إلى التوصل إلى اتفاقية لحظر الأسلحة النووية برمتها، كما سبق للعالم أن فعل بالنسبة للأسلحة الكيميائية.

وفي هذا الصدد، طالب مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في دربن بأن يعطي مؤتمر نزع السلاح الأولوية القصوى لإنشاء لجنة مخصصة، وطالب بعقد مؤتمر دولي بهدف التوصل إلى الاتفاق على برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. ومما يسعدنا أن مؤتمر نزع السلاح وافق هذا العام على إنشاء اللجان المخصصة المعنية بإجراء مفاوضات لعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لوضع ضمانات من التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وترحب فييت نام بجهود البلدان في مختلف مناطق العالم لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتدعم تلك الجهود. ونحن مقتنعون مثل غيرنا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتفق عليها بحرية دول المنطقة المعنية يسهم إسهاما إيجابيا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونشني على هذه الجهود وهذا التقدم، وبخاصة معاهدات ثلاثيلوكو. وراوتونغا، وبليندابا، وبانكوك. ونؤيد نهج بناء نصف كرة جنوبي

وفوق كل شيء لا تزال هناك حاجة ماسة إلى توفر الإرادة والعزم العاجلين من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تخلص استراتيجياتها من الردع النووي وتعمل بالفعل صوب القضاء التام على الأسلحة النووية. وينبغي عكس هذا التيار بغية تيسير إحراز تقدم في المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي والمساعدة في أعمال المحافل المتعددة الأطراف مثل هيئة نزع السلاح، أو مؤتمر نزع السلاح، أو اللجنة التحضيرية.

ووفقا للصكوك الملزمة قانونيا، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل على نزع السلاح النووي الحقيقي مما يفضي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. ويجب تنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار تنفيذا كاملا، وفي هذا الصدد ينبغي لهذه الدول أن تفي، بصفة خاصة، بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة.

ويضم وفدي صوته إلى الوفود العديدة التي ترى أن نزع السلاح النووي يجب أن يظل على قمة جدول أعمال الأمم المتحدة والمجتمع العالمي ككل. وقد أكد الأمين العام من جديد على هذا الرأي في الملاحظات التي أدلى بها عند افتتاح المناقشة العامة للجنة.

وقد جرى استنكار مجرد وجود الأسلحة النووية منذ اختراعها، فهي بمفردها تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولبقاء البشرية. ولهذا فقد وضحت بلدان حركة عدم الانحياز، وبخاصة في ظروف عالم ما بعد الحرب الباردة، رفضها للحجج التي دفعت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تقول إن هذه الأسلحة توفر منافع أمنية فريدة. وأود أن أقتبس هنا التقديرات الدقيقة التي أوردتها جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، في البيان الذي أدلى به في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في مؤتمر في بروكسل:

"إن من يعدون للسلم العالمي في الألفية القادمة لا يمكنهم بعد الآن أن يدفعوا بصدق بالحجة القائلة بأنه لا يوجد أمام العالم سوى خيار واحد، بين الفصل العنصري النووي والفوضى النووية. فهناك خيار يجب اتخاذه، إلا أنه بين حرب بالأسلحة النووية وعالم خال من الأسلحة النووية. والخيار المستدام الوحيد نزع السلاح النووي."

للجميع. ويعتقد وفدي أنه ينبغي بناء السلم والأمن الدائمين على أساس عادل للجميع، وأنه لا يمكن توطيد التنمية والرخاء أو تعزيزهما إلا في الظروف التي يستتب فيها السلم والأمن. ولهذا فإننا ما زلنا نؤيد إعطاء الأولوية القصوى لتخليص هذا الكوكب من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وإنشاء آليات لحظرها حظرا تاما وقاطعا.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه لا بد من عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بغية وضع مسار جديد للعمل في مجال نزع السلاح استنادا إلى المنجزات التي سجلت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي نحتفل هذا العام بذكرائها السنوية العشرين، وإلى المنجزات التي سجلت بعد ذلك. ونحن مقتنعون بأن اللجنة الأولى تسهم أثناء هذه الدورة في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد سوتار، سفير المملكة المتحدة، الذي سيتكلم عن تقرير ذلك المؤتمر بوصفه رئيسا لمؤتمر نزع السلاح.

السيد سوتار (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم لكم، سيدي، بأحر تهاني على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع رئيسا لهذه اللجنة، وأتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم. وإنه لمما يسعدني أن أرى دبلوماسيا زميلا من مؤتمر نزع السلاح في جنيف يواجه مداولاتنا حول قضايا الأمن ونزع السلاح، وأتعهد بالتعاون الوثيق معكم وبالعدم الكامل لكم في مساعيكم. وأقدم تهاني أيضا لأعضاء المكتب الآخرين الذين يساعدونكم في مهامكم.

كما ذكرتم، سيدي، فإنني أتكلم بوصفي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح لكي أعرض على اللجنة الأولى تقرير المؤتمر عن أعماله أثناء دورة عام ١٩٩٨. ويرد هذا التقرير في الوثيقة A/53/27، المعروضة على الأعضاء.

وكما يعلم أعضاء اللجنة، فإنه بعد اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦، مر مؤتمر نزع السلاح بفترة هدوء وتأمل. كان يتعين عليه أن ينظر فيما أحرزه، وأن يستعرض

خال من الأسلحة النووية، باستخدام ما أحرز من مناطق موجودة أساسا نبدأ منه. ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا قد دخلت حيز النفاذ، ونهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية التوقيع على بروتوكول المعاهدة في موعد مبكر لكي تصبح فعالة تماما.

وفيتت نام، مثلها مثل غيرها، تقلقها عواقب الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية. ونسلم تسليما تاما بأهمية المشكلة وبالمأساة المتمثلة في كل من الخسائر البشرية والمادية لهذا الاستخدام العشوائي. ولهذا نؤيد فرض حظر صارم على الاستخدام العشوائي لهذه الأنماط من الأسلحة، ووقف تصديرها. وتؤمن فيتت نام بوجود إزالة الألغام، ومساعدة البلدان والشعوب المتضررة على التخلص منها، وتطالب ببذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. وهذه هي الأهداف المشتركة التي نرمي إليها معا. والمسألة هنا هي أنه ينبغي حظر الاستخدام العشوائي للألغام حظرا باتا، مع الاعتراف بحق الدول في الاستعانة بهذه الأسلحة ذات الطبيعة الدفاعية للدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وإذ ندرك هذا التمييز الأساسي، سيكون بوسعنا مواصلة تعزيز رعايتنا واهتمامنا الإنسانيين المكرسين منذ وقت طويل.

وموقف فيتت نام الثابت هو دعم كل الجهود التي تستهدف بناء عالم ينعم بالسلم والعدالة والرخاء، عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ووفقا لذلك، فقد أصبحت فيتت نام طرفا في كثير من معاهدات نزع السلاح، بما فيها اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وغيرها. وقد وقعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأود اليوم أن أحيط اللجنة علما بأن فيتت نام، بعد أن أكملت إجراءات التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أودعت صك تصديقها لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأصبحت الدولة الطرف الـ ١١٨ في هذه الاتفاقية الهامة.

ونحن مجتمع الأمم، إذ ندخل ألفية جديدة فإننا نحتاج إلى توطيد تصميمنا والتعجيل ببذل جهودنا لبناء عالم من السلم والأمن الدائمين، ومن التنمية والرخاء

إنشاء أية آلية أخرى لمعالجة نزاع السلاح قبل انتهاء هذه الدورة، وافق المؤتمر مع ذلك، على وجوب استئناف عملية تشاور الرئاسة حول هذه القضية الهامة في بداية دورة عام ١٩٩٩.

والقضايا المضمونة الأخرى المدرجة في جدول الأعمال، وهي الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والشفافية في مجال التسلح، كانت أيضا محل مشاورات مكثفة اضطلع بها منسقون خاصون عينوا من أجل هذه الأغراض. وبالرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء حول إنشاء هيئات فرعية في إطار هذه البنود، إلا أنه كان هناك شعور عام بوجوب مواصلة بذل الجهود أثناء الدورة التالية، مع مراعاة التقدم المحرز في هذه المشاورات، وبأن تقارب الآراء الذي يحدث حول القضايا يجب أن يجري تعزيزه والبناء على أساسه.

وقد واصل المؤتمر النظر أيضا في توسيع عضويته، واستعراض جدول أعماله، وتنفيذ مهامه على نحو معزز وفعال. وجرى إيلاء اهتمام كبير لمواصلة توسيع عضوية المؤتمر. ونتيجة للمشاورات المكثفة التي أجراها المنسق الخاص، تمكن من اقتراح صيغة توافق في الآراء محتمل حول هذه القضية، مما يتطلب مواصلة الدراسة في بداية الدورة المقبلة.

وكما قد يبدو من تقرير مؤتمر نزاع السلاح ومحاضره الرسمية، فقد انتفع المؤتمر من الفترة التي فرضها على نفسه للتوقف والتفكير. وقد دخل المؤتمر الآن مرحلة جديدة بدأ يتغلب فيها تدريجيا على العقبات التي واجهها، ويوطد عملية بناء توافق في الآراء حول مهامه ذات الأولوية. مما يمكنه من الاضطلاع بدوره بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، أعتزم، بالتعاون الكامل مع الرئيس القادم للمؤتمر، السفير روبرت غراي، ممثل الولايات المتحدة، أن استخدم استخداما كاملا فترة ما بين الدورات لإجراء المشاورات الواجبة بغية التمهيد لبداية سلسلة وسريعة للدورة المقبلة. وإني واثق من مساهمة نتائج مداولات اللجنة الأولى في تحقيق أهدافنا المشتركة.

الأولويات المطروحة أمامه، كما كان عليه أن يضطلع بعملية لبناء توافق في الآراء حول الخطوات التالية. وبذلت هذه الجهود على نحو مكثف مما أسفر عن إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بعقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وكذلك لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "منع حدوث سباق للتسلح النووي ونزع السلاح النووي" للتفاوض، على أساس تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، على إبرام معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها على نحو دولي وفعال، تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة المتفجرات النووية الأخرى.

ولما كان المؤتمر قد تمكن من إنشاء آليتين للتفاوض حول القضايا النووية الهامة، فإن هذا دلالة على حيويته وقدرته على التصدي للتحديات الجديدة في عالم يتسم بالتقلب السياسي المستمر.

واللجنة المخصصة المعنية بعقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات إزاء استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أجرت تبادل موضوعي للآراء بشأن جميع جوانب المسألة، تأكدت خلاله أهمية هذا البند، كما تأكد استعداد واسع النطاق للبحث عن حل مقبول على نحو متبادل لهذه المسألة. واللجنة المخصصة المنشأة في إطار البند ١ من جدول الأعمال للتفاوض بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو بناط التفتجيرات النووية الأخرى كرسست الوقت القصير متاح لها لتبادل عام للآراء حول الجوانب الهامة للاتفاقية بوصفه خطوة أولى في المفاوضات المضمونة التي تبدأ العام القادم.

وفضلا عن ذلك، وخلال هذه الدورة أجرى الرؤساء المتعاقبون، بمساعدة الرؤساء السابقين واللاحقين، مشاورات مكثفة، وسعوا إلى الحصول على آراء أعضاء المؤتمر بشأن إنشاء آلية ملائمة تعالج قضية نزاع السلاح النووي، مستخدمين استخداما كاملا جميع المقترحات والآراء المقدمة من جانب الوفود. وأكدت هذه المشاورات أهمية إيجاد أساس مقبول على نحو متبادل لمعالجة هذه القضية. وبالرغم من استحالة التوصل إلى اتفاق على

الدول التي لم تعد التفجيرات النووية، ببساطة، لازمة لها،
يمعن في رفض تحديث ترساناته النووية من خلال
التجارب المتطورة دون الحرجة والحاسوب الأكبر.

وقد وافق أعضاء مؤتمر نزع السلاح مؤخرا على
إنشاء لجنتين مخصصتين، تعنى إحداهما بالبدا في
مفاوضات حول ضمانات الأمن السلبية، وتعنى الأخرى
بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة
النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى. وترى كوبا أن
ضمانات الأمن السلبية يجب أن توضح بجلاء في صك
دولي ملزم قانونا، ومتعدد الأطراف، وغير تمييزي،
ويوفر الأمن لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
من استعمال هذا النمط من الأسلحة. وفيما يتعلق
بالمفاوضات حول المواد الانشطارية، فإننا مقتنعون بأنه
إذا أردنا بالفعل أن نتخذ خطوة فعالة وحقيقية صوب
نزع السلاح النووي، فلا بد للاتفاق الذي يجري التوصل
إليه من أن يأخذ في الحسبان الإنتاج في المستقبل وأن
يعالج كذلك المخزون الموجود من المواد الانشطارية.

ومن دواعي الارتياح الشديد لبلدي أن تكون طرفا
في المعاهدتين متعددتي الأطراف اللتين تسعيان إلى
القضاء على نمطين من أسلحة الدمار الشامل. وأشار إلى
اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية
على التوالي. وقد تقدمت كوبا بمبادرات عديدة في إطار
فريق الخبراء الحكوميين المخصص للتفاوض حول إنشاء
آلية تحقق تتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكوبا
مصممة على مواصلة الإسهام في تقدم عمل هذا الفريق.
ولئن كنا نؤكد من جديد على استعدادنا لأن نشارك
بنشاط في المبادرات التي تستهدف توفير قوة دفع
سياسية لعملية التفاوض، فإننا نشدد على ضرورة تبادلي
وضع مواعيد اصطناعية لاختتامها.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ينبغي
إيلاء الأولوية القصوى للتنفيذ الكامل لكل أحكامها.
وحكومة كوبا أعلنت، عند تصديقها على الاتفاقية، أنه
وفقا لأحكام المادة ١١ من الاتفاقية، المتعلقة بالتنمية
الاقتصادية والتكنولوجية، فإن الحظر التجاري والمالي
الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا يتنافى
كلية مع هذا الصك نصا وروحا. ولهذا أود أن أكرر أنه وإن
كانت هذه الحالة قائمة ومع الأخذ في الحسبان أحكام
الاتفاقية، فإن كوبا تحتفظ بحقها في إثارة هذه القضية

ولا يتبقى لي الآن سوى أن أعرب عن امتناني العميق
للسيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام للمؤتمر، وللسيد
عبد القادر بن اسماعيل، نائب الأمين العام للمؤتمر،
وللفريق الصغير من الموظفين المتفانين لدعمهم
ومساعداتهم القيمة للمؤتمر.

السيد داوسا سيسبيديس (كوبا) (تكلم بالاسبانية): أود،
بالنيابة عن الوفد الكوبي وباسمي، أن أتقدم بالتهنئة لكم،
سيدي، على انتخابكم لمنصب رئيس اللجنة الأولى. ونحن
مقتنعون أنه أثناء فترة رئاستكم سيسفر عملنا عن
النجاح الذي نأمل أن نحققه. وأود أيضا أن أتقدم بتهاني
لأعضاء المكتب الآخرين.

مضت اثنتان وخمسون سنة على اعتماد الجمعية
العامة قرارها الأول الذي استهدف منع نشوب حرب
نووية تزيل الجنس البشري من على وجه الأرض. وقد
اعتمد هذا القرار في وقت ما برحت فيه ذكريات
التجربة الرهيبة للقصف النووي لمدينتي هيروشيما
وناغازاكي اليابانيتين ماثلة في أذهان الجميع. والتهديد
بتكرار ذلك ما زال قائما، بل وقد تضاعف آلاف المرات
بسبب التقدم البالغ السرعة للعلم والتكنولوجيا في هذا
النصف الثاني من القرن، مما مكن من استمرار تحديث
الأسلحة النووية.

ولنتكلم بصراحة. فقد كان هناك مبادرات للقضاء
على هذا التهديد واستئصاله نهائيا. وهناك مثلالن
لموسان على ذلك وهما اقتراح ٢٨ دولة في مؤتمر نزع
السلاح ببرنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية،
والمبادرات الحالية من جانب مجموعة الـ ٢١ في تلك
الهيئة نفسها بإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح
النووي تحظى بمركز الأولوية. ولم ينجح أي من هذين
المقترحين بسبب عدم الاهتمام الواضح من جانب الدول
الحائزة للأسلحة النووية. ومن وجهة نظر كوبا، فإن نزع
السلاح النووي لا يزال الموضوع الذي يحظى بالأولوية
القصوى في مجال نزع السلاح، وتواصل كوبا تركيز
جهودها الأساسية في ذلك الاتجاه.

وحظر التجارب النووية لم يكن أبدا هدفا في حد
ذاته بل كان المقصود منه أن يكون خطوة تجاه إنهاء
التطوير النوعي للأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح
النووي. ومع ذلك تفرض الآن نهج مختلفة. وهناك عدد من

حركة عدم الانحياز بشأن مراعاة معايير البيئة عند إعداد وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونأمل أن يحظى النص المقدم هذا العام بالتأييد التام مرة أخرى من جميع الوفود.

السيد لي هيونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ووفدي على ثقة من أن أعمال اللجنة ستكلل بالنجاح تحت قيادتكم الرشيدة. وأود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل.

من المعترف به دولياً أن نزع السلاح النووي مسألة تحظى بالأولوية القصوى في نزع السلاح العالمي. وبالرغم من أن المجتمع الدولي يكذب بغية القضاء على الأسلحة النووية، لم يتحقق أي تقدم حقيقي. ونعتقد أن المشكلة الرئيسية أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تمعن في تطبيق نظرية من نظريات الحرب الباردة وهي الردع النووي الذي يركز على احتكارها النووي. وضعف النظام الحالي لعدم الانتشار النووي، الذي تجلى بوضوح في عملية مناقشات نزع السلاح التي جرت حتى الآن، يرجع إلى نظرية الردع النووي هذه.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تقع في منطقة جغرافية وسياسية فريدة، ترى أن نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، قضية لها أهمية فائقة. وكل المشاكل التي تواجهها كوريا، بما فيها إرساء السلم والأمن وإعادة التوحيد، تتصل بنزع السلاح اتصالاً أساسياً. وفي هذا الصدد، فإننا نبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى نزع السلاح وتخفيف التوتر على الصعيد العالمي، وإرساء السلم والأمن في المنطقة.

ويرى وفد بلادي أن نزع السلاح النووي يجب أن يستهدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذا الغرض، يجب أولاً إبرام اتفاق دولي ملزم قانوناً بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. وينبغي ألا تصر الدول الحائزة للأسلحة النووية على تأكيدها بأن تترك المناقشة المتعلقة بالقضاء على الأسلحة النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية. بل يجب عليها أن تستجيب لمناشدات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الدول الأعضاء في حركة عدم

أمام الهيئات ذات الصلة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وغني عن القول أن نقص الرقابة الكافية من جانب الدول على المخزون لديها وعلى ما تحولته من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة يشكل ضرراً كبيراً. وتعزيز الرقابة يجب أن يكون عنصراً أولياً لأية استراتيجية تستهدف مكافحة تزايد الاتجار غير المشروع في الأسلحة. وستواصل كوبا تقديم الدعم المطلق لكل الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل للاستجابة استجابة فعالة للمشاكل التي تظهر فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستعترض كوبا على أية جهود تبذل للتأثير في الطابع الملح لهذا الجهد بغية تشويه الأولويات في مسائل نزع السلاح التي اعتمدتها الجمعية العامة عام ١٩٧٨.

وكما ذكرت كوبا مراراً وتكراراً في كثير من الهيئات المتعددة الأطراف، فإنها تتشاطر مع الآخرين نفس الشواغل الإنسانية من جراء الاستعمال العشوائي واللامسؤول للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتغاضى عن آثار ذلك الموضوع على الأمن الوطني وضرورة مراعاتها عند البحث عن نهج متوازن وواقعي.

وبالنسبة لكوبا، وهي بلد ظل طوال ما يقرب من أربعة عقود ضحية سياسة عدوانية وعدائية لبلد يحظى بأضخم قوة سياسية واقتصادية وعسكرية في العالم، فإن التخلي عن استعمال هذا النمط من الأسلحة لحماية سيادتها وسلامة أراضيها لا يمكننا القبول به. فبلدنا تستعمل الألغام الأرضية في المنطقة التي تطوق حدود الأراضي الكوبية التي تحتلها الولايات المتحدة احتلالها غير شرعي لقاعدتها البحرية في غوانتانامو في المقاطعة الشرقية لكوبا. ونحاول تجنب أية انتهاكات أو استفزازات، ومنع أي غزو عسكري من جانب هذه المحوطة الأجنبية. وهذه الألغام مسجلة ومميزة كما يجب وفقاً للمتطلبات الواردة في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وختاماً، أود أن أذكر بأنه على مر ثلاثة أعوام متتالية اتخذت هذه اللجنة قراراً تقدمت به الدول الأعضاء في

بينها وبين المبادئ التوجيهية للتعاون من أجل الدفاع بين اليابان والولايات المتحدة.

واليابان، التي تحركها الأطماع العسكرية والتوسعية، تحاول أن تحقق خططها التوسعية عبر البحار عن طريق فرض المبادئ التوجيهية للتعاون من أجل الدفاع بين اليابان والولايات المتحدة والمشاركة في سلسلة من المناورات العسكرية بقيادة الولايات المتحدة مثل المناورات العسكرية المشتركة "ريم - باك ٩٨". وتدخل كوريا الجنوبية كمية كبيرة من المعدات العسكرية الحديثة والمتطورة، مثل الطائرات الحربية إف - ١٥ والطائرات العمودية العسكرية إيه سي - ١٣٠، في نفس الوقت الذي تطلب فيه من الولايات المتحدة الحماية الأمنية والوجود الدائم لقوات الولايات المتحدة في أراضيها.

ويتشكل هذا التحالف العسكري الآن بذريعة التصدي للتهديد من الشمال. إلا أنه من غير المعقول ومما لا يمكن تبريره التأكيد بأننا، وحدنا، نشكل خطرا على القوات المتحالفة للولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية. بل على العكس من ذلك فنحن الذين نتعرض للتهديد. والواقع أنه لا يمكن إنكار أنها قد تبادر بهجوم مفاجئ على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أي وقت تراه ضروريا. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي لنا أن نكرس قدرا كبيرا من الموارد لزيادة قدرتنا الدفاعية، حتى عندما نكون في حالة تقشف صعبة للغاية، لكي نتغلب على كل أنواع الصعوبات.

وحقيقة الوضع في شبه الجزيرة الكورية تشهد بوضوح على أن تصعيد سباق التسلح والحالة الحرجة التي قد تنشأ فيها حرب أخرى في أية لحظة لا يتسبب فيهما إلا التكديس العسكري من جانب الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، وليس التهديد من جانب الشمال على الإطلاق. وهذه الحالة تستدعي تفكيك هيكل المجابهة البالي الناجم عن الحرب الباردة في أقرب وقت ممكن، وبذلك نكفل إحلال سلم وأمن دائمين في شمال شرقي آسيا، وبخاصة في شبه الجزيرة الكورية.

وأهم ما في القضاء على هيكل المجابهة في شبه الجزيرة الكورية الناجم عن الحرب الباردة هو إنشاء آلية سلام جديدة تحل محل نظام الهدنة القائم. وتحقيقا لهذا

الانحياز، البدء بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف حول القضاء التام على الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد يرى وفدي أن تعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت مستطاع لإجراء مناقشة مكثفة لمسائل نزع السلاح النووي بوجه عام، وبخاصة وضع جدول زمني للقضاء على الأسلحة النووية.

ثانيا، ينبغي تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. إذ أن إنشاء هذه المناطق يمثل سبيلا هاما للتوصل الى عالم خال من الأسلحة النووية. والمناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يمكن إطلاقا ضمانها عن طريق الالتزامات الانفرادية الصادرة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحدها. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا التزمت به كذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي تلك الدول أن تعترف بوضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن تقدم الضمانات الملزمة قانونا وغير المشروطة ألا تستخدم الأسلحة النووية ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الواقعة في تلك المناطق.

وفي نفس الوقت، يجب إلغاء الحماية النووية التي تعطى لبعض المناطق والدول على نحو انتقائي. وتحقيقا لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي للولايات المتحدة أن تلتزم بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وينبغي لها أن تسحب حمايتها النووية لكوريا الجنوبية. وعلى غرار ما قمنا به في الماضي، سنواصل العمل على نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وسنشارك مشاركة فعالة في الجهود الدولية الرامية الى التوصل الى عالم خال من الأسلحة النووية من خلال القضاء التام على الأسلحة النووية.

ولا تزال الحالة في شمال شرقي آسيا متوترة بسبب المناورات العسكرية لإقامة حلف عسكري جديد. وقد جرى في العام الماضي استعراض المبادئ التوجيهية للتعاون من أجل الدفاع بين اليابان والولايات المتحدة، فاختيرت شبه الجزيرة الكورية هدفا أساسيا للعمليات، ومرة أخرى هذا العام جرت محاولة لتتقيح معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، فجمع

المشرقة" دون التخلي عن فكرة المواجهة لا تستحق منا حتى النظر فيها، وليس هناك حاجة إلى إجراء حوار واتصالات والقيام بزيارات بهدف إدامة الانقسام والمواجهة.

وبغية إحلال سلام واستقرار حقيقيين في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي للبلدان المعنية أن تنتهج سياسات غير منحازة تجاه كوريا. وإذا ما انتهجت سياسات منحازة بدلا من سياسات محايدة، فإن من البديهي أن يحض ذلك على المزاخمة والمواجهة بين الشمال والجنوب، وأن يضع العراقيل في طريق إحلال السلام والاستقرار.

إن جميع هذه الحقائق تدل على أنه بغية إحلال سلام واستقرار دائمين في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي حل جميع المسائل الهامة المتعلقة بترتيبات السلام، والعلاقات بين الشمال والجنوب، وإعادة التوحيد، في وقت واحد، وينبغي اعتبار إعادة التوحيد بينها مسألة رئيسية. ووفقا لذلك، ينبغي لإعادة التوحيد عن طريق إنشاء اتحاد أن تكون هدفا مشتركا، وينبغي للشمال والجنوب أن يبنيا علاقات تتصف بالمصالحة والتعاون، والتحرك باتجاه إنشاء اتحاد. وينبغي للأطراف المعنية أن تحل مسألتها إنشاء آلية للسلام، وكفالة الأمن الإقليمي وفقا لإعادة توحيد كونغو الديمقراطية، وينبغي للولايات المتحدة والبلدان المعنية الأخرى أن تنتهج سياسات غير منحازة حيال شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي يهيئ ظروفًا مؤاتية لتحقيق الكونغو الديمقراطية.

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لأن يكون لدى الأمم المتحدة، التي تدخلت في المسألة الكورية منذ البداية، تفهما صحيحا للواقع في شبه الجزيرة الكورية، وأن تتخذ تدبيرا خاصا لدعم إعادة التوحيد الكونغو الديمقراطية من أجل كفالة إحلال السلام والاستقرار الدائمين في هذه المنطقة في أسرع وقت ممكن.

السيد أركايا (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): يسرني أن أعرب عن مدى امتنان وفد فنزويلا على انتخابكم، سيدي، لمنصب رئيس اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على اقتناع بأن ما تتحلون به من خبرة ومن حسن التوجيه سيضمن لنا إحراز نتائج ملموسة في تعزيز الأهداف التي تحددها المنظمة

الهدف يجب إبرام اتفاق بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، ويجب سحب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية. فلا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاحتفاظ الولايات المتحدة بقواتها في كوريا الجنوبية حيث أن الحرب الباردة قد انتهت، وعقد اتفاق عدم اعتداء بين شمال كوريا وجنوبها، واعتمد إطار العمل المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، الذي التزم فيه الطرفان ببذل الجهود المشتركة لإرساء السلم والأمن. وفضلا عن ذلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير ما يجري تأكيده من أن قوات الولايات المتحدة يجب أن تبقى في كوريا الجنوبية، حتى بعد الاستئناف الكامل للعلاقات بين الشمال والجنوب وإعادة توحيد كوريا.

وقضية ضمان السلام في شبه الجزيرة الكورية يجب حلها في إطار إعادة التوحيد. إعادة توحيد البلد المنقسم أكثر المهام الوطنية إلحاحا التي تواجه الشعب الكوري، ولا يمكن الاستمرار في تأخير حلها. ولما كان الواقع في شبه الجزيرة الكورية أن كلا من الطرفين غير مستعد للتخلي عن نظامه، فإن إعادة التوحيد القائمة على نظام واحد لا بد أن تؤدي إلى المجابهة.

وفي ضوء الحالة في شبه الجزيرة الكورية، فإن السبيل الأكثر مناسبة وواقعية لإعادة التوحيد يتمثل في إنشاء دولة كونفدرالية موحدة تتجاوز الاختلافات المتعلقة بالأيديولوجية وبالنظام وفقا للمبادئ الثلاثة لإعادة التوحيد الوطني، وهي الاستقلال، وإعادة التوحيد السلمي، والوحدة الوطنية العظمى. وهذه المبادئ الثلاثة اتفقت عليها شمال كوريا وجنوبها، وتدعمها الأمم المتحدة، وتشكل حجرا رئيسيا من أحجار الزاوية في إعادة التوحيد. ونحن على اقتناع بأن اقتراح إعادة التوحيد عن طريق إقامة اتحاد يركز على أمة واحدة، ودولة واحدة، ونظامين وحكومتين، هو الصيغة الأكثر واقعية لإعادة التوحيد وهي الصيغة التي تنسجم مع الحالة المعينة القائمة في شبه الجزيرة الكورية.

وبغية إعادة توحيد البلاد، ينبغي تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب. والعلاقات بين الشمال والجنوب ينبغي في أية حال أن تقوم من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة التوحيد. والمطالبة بتحقيق "المصالحة بين الشمال والجنوب" و"بانتهاج" "سياسة الشمس

بشأن تخفيض الأسلحة النووية بين البلدين اللذين يمتلكان أكبر الترسانات - وأعني معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. ومع ذلك، وعلى الرغم من توقعاتنا المشروعة المتعلقة بهذه العملية، ومن إمكانية تحقيق تخفيضات إضافية، نلاحظ مع القلق أنها فقدت زخمها نتيجة عدم تصديق إحدى القوى النووية الرئيسية على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. وفي هذا الصدد، نحث البلدين كليهما على تكثيف جهودهما من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في دينك الصكين ضمن الموعد المحدد.

إن الجهود الرامية إلى عدم الانتشار النووي تأثرت مؤخراً بالتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. وقد كشف هذا الأمر عن التهديد النووي الكامن في السيناريو الدولي الراهن؛ وبالتالي عن الحاجة إلى تعزيز مجموعة القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات فيما بين الدول في هذا الميدان عن طريق الحوار والتعاون الدولي. ونحن نرحب بالإعلان الصادر عن البلدين كليهما في أيلول/سبتمبر الماضي الذي أعلن فيه عزمهما على الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونلاحظ أيضاً مع القلق أنه لم يحرز تقدم في الجلسة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد ها، ٢٠٠٠. ونخشى أن يكون لهذا الأمر تأثير سلبي على نطاق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح المنصوص عليها في المادة السادسة من ذلك الصك، وفيها أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تعمل بحسن نية على اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح.

وفي سياق تعزيز عدم الانتشار، ثمة حقيقة إيجابية تتمثل في انضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار، وهو إسهام ذو أهمية فائقة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونحن، إذ ندرك إدراكاً شديداً الفائدة من وجود مناطق خالية من الأسلحة النووية في تعزيز الأمن الدولي، نؤكد مجدداً دعمنا لتعزيز الروابط السياسية فيما بين المناطق المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراوتونغا وبليندابا وبانكوك، ونؤيد اتخاذ أية مبادرات نحو إنشاء

في ميدان نزع السلاح. وباستطاعتكم، سيدي، الاعتماد على دعم فنزويلا الثابت لكم في الاضطلاع بهذه المهام. ونتقدم أيضاً بتهانئنا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

وفي الوقت نفسه، لا بد لي من الإشادة بالسيد موثوسي نكغواي، ممثل بوتسوانا، على توجيهه الفعال جداً لأنشطة اللجنة خلال الدورة الثانية والخمسين. واسمحوا لي أيضاً أن أهني السيد جيانثا دانابالا على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. فبفضل خبرته الواسعة، سيسهم إسهاماً حاسماً في تحقيق الأهداف النبيلة التي تعزز أعمال الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح.

وفي بيئة دولية تبشر بالخير بقدر ما تتصف به من تناقض، تضطلع الأمم المتحدة بمهمة سامية تتمثل في تعزيز اتفاقات وتدابير من أجل نزع السلاح على نطاق عالمي. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز طوال السنوات القليلة الماضية ونظام الأمن الدولي الجديد الذي لا يزال قيد الإعداد، أمران يتضمنان بعض العناصر المتناقضة، يتطلب مداها وما تتصف به من تعقيد - خاصة في المشاكل المتعلقة بالسلم والتنمية والأمن على الصعيد الدولي - مشاركة جماعية من جميع الدول دون استثناء.

إن القضاء على الأسلحة النووية لا يزال واجباً يتعذر التهرب منه ومطمحاً مشتركاً. فالبلدان التي تحوز أسلحة نووية هي المسؤولة في الدرجة الأولى عن تحقيق هذا الهدف. وفي هذا المجال، فإن فنزويلا على اقتناع بضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد لإجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقات واتخاذ تدابير في هذا الميدان، وإنشاء لجنة مخصصة للبدء بإجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج تدريجي لإجراء مفاوضات ذات أهداف معينة ترمي إلى القضاء التام على هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل.

إن ما يدعو إلى التشجيع بصفة خاصة في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف هو إنشاء اللجنة المخصصة الموكلة إليها التفاوض بشأن إبرام معاهدة دولية غير تمييزية، متعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها على نحو فعال، تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وصحيح أنه في السنوات القليلة الماضية تم التوصل إلى اتفاقات

الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفنزويلا، بصفتها من الموقعين على اتفاقية أوتاوا، قد شرعت في الإجراءات التشريعية اللازمة من أجل التصديق على الاتفاقية. ونحن نشعر بالارتياح لأنه بإيداع بوركينا فاسو لصك التصديق الأربعين، ستدخل الاتفاقية حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩.

وإذ نشق بأهمية النهج المتعدد الأطراف بصفته مصدر الاتفاقات وتدابير نزع السلاح، نرى أن انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح يمثل عنصرا هاما لإعادة التذكير بأهداف نزع السلاح العام والكامل التي تدعو لها المنظمة. وفي الوقت نفسه، نرى أن عقد الدورة ينبغي أن يأتي تنفيذا للإرادة الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن إنشاء نظام أمني دولي تعاوني يقتضي نهجا متعدد الأبعاد ينظر فيه إلى أسباب الصراع بمنظور شامل يمكن من إدماج الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في جملة أمور، عند التأكيد مجددا على العلاقة التي لا مفر منها بين السلم وتنمية الشعوب.

وما سنخلص إليه في هذه الدورة سيكون هاما بوجه خاص في تناول المسائل المتعلقة بالمجتمع الدولي.

السيدة بتشكير (كرواتيا) (تكلت بالانكليزية): باسم الوفد الكرواتي أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيدي، وإلى أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم، وأتعهد ببذل قصارى جهدنا للتعاون معكم.

لقد بلغت المناقشة العامة يومها الخامس. وقد أصغيت بانتباه لعدد من البيانات الشاملة التي كانت لها مساهمة قيّمة جدا. وتشترك كرواتيا في الرأي مع العديد من التقييمات والأفكار التي أعرب عنها بالفعل ممثلون آخرون. وبالتالي، سأركز في بياني على شواغل كرواتيا الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بالتطورات التي استجذبت في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي منذ فصل الخريف الماضي.

ولكن أولا أود أن أسجل أن كرواتيا تظل تفي بالتزاماتها إزاء نزع السلاح الدولي المنتظم ونظام عدم الانتشار الدولي. وقد وقعت كرواتيا بروتوكول الضمانات المعززة، وصادقت على اتفاقية أوتاوا وبدأت إجراءات

مناطق خالية من الأسلحة النووية، مثلا في آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالخطر الذي تمثله الفئات الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، ترحب فنزويلا ببدء سريان مفعول اتفاقية باريس بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وبنشأة المنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية التي تتشرف فنزويلا، الدولة الطرف في الاتفاقية منذ عام ١٩٩٧، بأن تشارك فيها بصفتها عضوا في مجلسها التنفيذي. ونأمل أن نتقدم بمساهمات بناءة صوب تدعيم ذلك الصك وصوب تنفيذه تنفيذا كاملا.

وفي ضوء التقدم المحرز في تعزيز النظام الدولي لمكافحة الأسلحة البكتريولوجية، يؤكد بلدنا مجددا ضرورة أن يجري الفريق العامل المخصص المنشأ في عام ١٩٩٤ مفاوضات بشأن وضع بروتوكول يحدد آلية للتحقق الفعال.

وقد قامت بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمساهمة حاسمة في وضع تدابير لنزع السلاح كما قامت في حالات عديدة بدور رائد في التوصل إلى اتفاقات لتعزيز مناخ سلم واستقرار داخل المنطقة. واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإنتاج غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها، التي وقعت السنة الماضية داخل منظمة الدول الأمريكية، توفر استجابة سياسية لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، خاصة انتشار تلك التجارة. إن هذه التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة تؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية في العديد من المناطق وتربط الأنشطة التي يتسم بها المجتمع غير المدني مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة، التي تشكل اليوم تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن في بلداننا. وتؤيد فنزويلا أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، خاصة التوصية بعقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بجميع جوانبه.

وثمة تدبير ذو أهمية خاصة في مجال نزع السلاح التقليدي، بالنظر إلى بعده الإنساني الذي لا جدال فيه، هو اعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل

(ستارت ٢) إلى توقف في عملية تحديد الأسلحة النووية. ويبدو أن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار المعززة قد اتخذت مسارا معاكسا. وقد أُرِف الوقت للبدء في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن حظر عالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد، لا سيما وأننا نستطيع أن نبني على إنجازات عملية أوتاوا. وقد كانت كرواتيا من بين أشد البلدان تضررا في أوروبا في ذلك الصدد، ونحن ندرك بحسرة الطابع الملح لمعالجة هذه المشكلة.

ولحسن الطالع هناك جانب مشرق في هذه الحالة. فكرواتيا ترحب بالقرارات التي طال انتظارها والتي اتخذت في مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء لجان مخصصة لوضع معاهدة للوقف الفوري للمواد الانشطارية وتأكيدات أمنية سلبية. إلا أن كرواتيا تأسف إذ أن المؤتمر عجز عن الاتفاق على المزيد من التوسيع. فقد كنا نأمل أن نقبل ضمن المجموعة الأولى على أساس معايير موضوعية ومتسمة بالشفافية. وتظل كرواتيا تأمل أن تصبح عضوية مؤتمر نزع السلاح شبه عالمية على نحو أوسع.

وكرواتيا، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان يسعدها أن اتفاقية أوتاوا ستدخل حيز التنفيذ في العام المقبل. ومن التطورات الجيدة أيضا أن عددا متزايدا من الدول قد صادق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترحب كرواتيا بالتقدم المحرز في عمل الفريق المعني بإعداد بروتوكول للتحقق خاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتتطلع إلى إبرامه في وقت مبكر. وعلى الصعيد الإقليمي نعتبر ما تم مؤخرا من اعتماد مدونة أوروبية للسلوك في مجال مبيعات الأسلحة إسهاما هاما نحو المزيد من المساءلة والشفافية في مجال الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا.

ومن الطبيعي أن التطور في الأمن الدولي ونزع السلاح لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن الحقائق السياسية والأمنية الأوسع. فنحن نعيش في فترة تشهد محنة اقتصادية ومالية شديدة وتقلبات سياسية. والتباطؤ في عملية نزع السلاح يزيد من عوامل تهديد الأمن الدولي القائمة ويحول دون تطوير البيئة الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وجعل واحدة منهما رهينة للأخرى يضر كثيرا بالأمن الدولي.

المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي مجال تحديد الأسلحة التقليدية، نفذت كرواتيا جميع التزاماتها الناشئة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعن المادة الرابعة من اتفاقات دايتون المتصلة بتدابير خفض الأسلحة والتحقق. وستنطلق بدور نشط في المفاوضات المقبلة فيما يتعلق بالمادة الخامسة من اتفاقات دايتون، مؤكداين بذلك دعمنا القوي لجهود المجتمع الدولي في كفالة السلم والاستقرار إقليميا وعالميا على حد سواء.

ثانيا، في حين أن كرواتيا تقرر بالتقدم المحرز في العقد الماضي وترحب به، لا يسعها إلا أن تشاطر العديد من الوفود قلقها الذي أعربت عنه بالفعل هنا إزاء وتيرة التطورات وفحواها في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي منذ أن اجتمعنا آخر مرة. وثمة تعليق يتصل بتهديد دولي رئيسي آخر - وهو الاضطراب المالي العالمي الحالي - يبدو هاما لمناقشتنا. ومؤخرا أعرب محلل سياسي بارز عن قلقه العميق إزاء فشل المجتمع الدولي في تدعيم المكاسب التي تحققت في المجال الاقتصادي نتيجة لانهاء الحرب الباردة و "أننا ننتقل متجاوزين خطر إهدار الفرص لنبلغ خطر التدهور".

وبالفعل، كان عام ١٩٩٨ عاما حافلا بالتحديات الخطيرة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. وقد واجهنا بحق خطر إهدار الفرص. وخلال فصل الخريف الماضي، تسنى لنا أن نتحدث عن سنة اتسمت بالنتائج المتباينة، فقد تحققت فيها إنجازات هامة وشهدت بعض الانتكاسات. وقد نعمنا بالترحيب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام الضمانات المعززة، وبدء عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار المعززة، والتوقيع المنتظر على اتفاق أوتاوا.

وما حققناه منذ ذلك الوقت لا يعطينا المبرر للشعور بالرضا الشديد عن النفس. فالأزمة النووية في جنوب آسيا تسببت في قلق بالغ وقوضت مصداقية وصلاحيات نظام عدم الانتشار العالمي. وانتشار القذائف والسعي لحيازة أسلحة الدمار الشامل يظلان يهددان الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى خلاف الاتفاق الذي يلقي الترحيب والذي أبرم مؤخرا بشأن إدارة البلوتونيوم والتصرف فيه، يشير عدم التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها

التي حدثت في هذه السنة أن تبعث الإحساس بطابع الاستعجال في مداولاتنا. وتحتاج الأولويات المختلفة، والمصالح والشواغل الأمنية الإقليمية المتباينة، إلى معالجة سياسية، بمزيد من القوة والتصميم. ولكنها تحتاج أيضا إلى أن تقاس بالمقارنة مع المصالح الحيوية للسلم والأمن الدوليين حتى يمكن للنهج التعاوني المثمر إزاء الأمن الدولي ونزع السلاح أن يكتسب وزنا في المحافل الدولية، بدءا بالجنة الأولى.

إن انتهاء الحرب الباردة قد أتاح لنا جميعا فرصة تاريخية للمضي قدما في نزع السلاح والأمن الدولي. فهل يمكن لنا أن نقول بأمانة أن نافذة تلك الفرصة قد استغلت على نحو فعال؟ وليس هذا تساؤلا خطابيا. وإني أنظر إليه نظرة الإحساس بالفرصة الضائعة التي ذكرتها آنفا. ويجب على اللجنة الأولى أن تسعى في هذه الدورة إلى ضمان عدم استمرارنا في المضي إلى أبعد من تلك النقطة. ويجب أن نستجمع إرادتنا السياسية وأن نركز طاقاتنا على أداء التزاماتنا وواجباتنا. ونحن قد تعهدنا سياسيا وقانونيا بأن نفعل ذلك. ويتعين على اللجنة الأولى أن تقدم الإرشاد بشأن الخطوات اللازمة في اتجاه نزع السلاح المستدام لمصلحتنا نحن أنفسنا ولمصلحة التنمية المستدامة، والسلم والأمن، كما شدد الأمين العام على ذلك في بداية هذه الدورة.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أولا أن يعرب لكم، سيدي، عن أحر تهانئنا على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وذهني أيضا أعضاء المكتب. ونحن مقتنعون بأن اللجنة الأولى تحت قيادتكم ستحرز تقدما ملموسا في المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمالها.

وأود أيضا أن أشكر السيد موثوسي نفووي ممثل بوتسوانا، الرئيس السابق للجنة الأولى، على العمل الممتاز الذي أنجز خلال الدورة الثانية والخمسين.

إن نزع السلاح أحد الموضوعات التي أحرز فيها تقدم ملموس في السنوات الأخيرة، ولكنه بسبب طبيعته المعقدة يتطلب في نهج معالجته دائما المزيد من اليقظة والعزيمة. فالواقع أن هناك مبادرات عديدة تتخذ على نحو منتظم في أنحاء العالم بهدف خفض إمكانية أسلحة الدمار الشامل وغيرها من فئات الأسلحة.

وثالثا، بعد أن ذكرت كل ذلك، يسرني أن ألاحظ أن هناك عددا من المقترحات البناءة المطروحة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بحل هذه المعضلة الخطيرة. وقد تقدم العديد من البلدان من شتى المناطق الجغرافية والمذاهب السياسية بمقترحات عملية من شأنها أن تساعد على تحريك العملية إلى الأمام. والجهود التي تبذلها تلك البلدان لرأب شقة الخلافات الأساسية في المناهج التي تتبع في معالجة مجموعة المشاكل المعقدة المتمثلة في عوامل الردع وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. جهود مشجعة. وفي هذا الصدد، تقدر كرواتيا الجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان تمثل الاتجاه السائد داخل المجتمع الدولي - مثل جنوب أفريقيا، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والنرويج، والسويد، وكذلك بلدان أخرى - ساعية، كما قال ممثل جنوب أفريقيا "إلى تحديد أرض مشتركة وتفادي الوقوع في فخ التراخي عن العمل". كما رحبنا أيضا بالإعلان الوزاري للدول الثماني بشأن الحاجة إلى وضع جدول أعمال جديد لجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية. وكرواتيا ملتزمة بالعمل مع هذا الاتجاه السائد ومع البلدان الأخرى للتقدم نحو تحقيق أهدافنا المشتركة.

ونرى أن النهج المقترحة واقعية ومرتكزة على مصالحنا المشتركة وعلى المنافع التي تعود علينا جميعا في نهاية الأمر. ولدينا ثقة بأنه سينظر فيها بعناية وستستخدم كأساس يبني عليه. وللقيام بذلك، ينبغي أن يكون هناك إحساس بالبعد التاريخي والواقعية والمسؤولية الجماعية، فضلا عن المزيد من الإدراك للحاجة إلى التسوية السياسية والحل التوافقي.

وفي سبيل تحقيق أهدافنا يتعين علينا جميعا أن ندعم أقوالنا وتعهداتنا بالأعمال. وهذا هو العمل الذي يجب علينا جميعا أن نؤديه معا. وكل الدول، وعلى وجه الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية، لها دورها الذي تضطلع به في تحسين الحالة الأمنية الراهنة ومفاوضات نزع السلاح.

ورابعا، وأخيرا، إن العالم يمر بمرحلة هشة بوجه خاص. وهي تفوق قدرة أي بلد بمفرده وقدرة أية مؤسسة بمفردها على منع الحالة من التدهور. وليس من الصعب توقع التشعبات التي تنجم عن المزيد من التسوية في مناقشة نزع السلاح. وينبغي للتطورات

في تعزيز السلم والأمن الدوليين. لهذا السبب ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ويدعم على نطاق واسع الجهود التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولئن كنا نرحب بهذا التقدم المحرز، فإننا مدركون أن عملا ضخما ما زال يتعين إنجازه. ومع انتهاء الحرب الباردة لم يبق اليوم ما يبرر الاحتفاظ بالترسانات النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والقيام بأبحاث وتجارب في مجال الأسلحة الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، يحدو وفد بلادي الأمل في أن يفضي الالتزام الذي أبدته الهند وباكستان في الجمعية العامة إلى انضمامهما العاجل إلى شتى المعاهدات والاتفاقات. ولكن إذا أردنا حقاً أن نضمن السلام والأمن الجماعي، فإن عالمنا يتطلب حينئذ نزع السلاح العام الكامل.

وينبغي أن نَعْنَى من ثم بظاهرة ما يسمى بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبتصديرها وتعميمها من دون رقابة وما يترتب على ذلك، كما نعلم، من نتائج خطيرة. وخلال الاجتماع الدولي الأول المتعلق بضبط تدفق الأسلحة الصغيرة، وهو الاجتماع الذي عُقد في أوغندا، أكدت بوركينا فاسو مجددا دعمها للوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع هذه الأنواع من الأسلحة، ولألية المتابعة وهو برنامج تنسيق وتقديم المساعدة من أجل الأمن والتنمية.

إن تصميم بلادي على مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة نابع من قرارها بالسعي إلى تحقيق تسويات سياسية للآزمات والصراعات. وبهذه الروح استضافت اجتماعاً للوزراء المسؤولين عن الأمن في بلدان غرب أفريقيا، في حزيران/يونيه ١٩٩٨ في واغادوغو، تحت رعاية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول). وبتلك الروح أيضاً، كانت قد شاركت بنشاط، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في نجاح مؤتمر باماكو لنزع السلاح ومنع الصراعات والتنمية في غرب أفريقيا، الذي برزت في سياقها فكرة الوقف الاختياري للتعامل بالأسلحة الخفيفة.

وبهذه الروح أيضاً، شاركت بوركينا فاسو في الاجتماعات التي عُقدت في آذار/مارس ١٩٩٧ وأيار/مايو ١٩٩٨ من أجل إبرام الاتفاق على عدم الاعتداء والدفاع. ولقد أوصت هذه الاجتماعات، كما نعلم، لا بأن

وأهم حدث جرى في بداية هذه الدورة للجمعية العامة كان هو الإعلان عن دخول اتفاقية حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في حيز التنفيذ في آذار/مارس المقبل. والاهتمام الذي أبداه بهذه الاتفاقية العديد من البلدان، وليس أصغرها، يسجل توفر الإرادة لدى المجتمع الدولي للتوصل سريعاً إلى عالم خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعلى الرغم من أن بوركينا فاسو ليس لديها هذا النوع من الأسلحة، فإنها مع ذلك انضمت في وقت مبكر إلى عملية المفاوضات التي أفضت إلى وضع الاتفاقية آخذة في الاعتبار الآثار المدمرة للألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أرجاء العالم، وخصوصاً في أفريقيا. وكانت هي الدولة الأربعون التي صادقت على الاتفاقية وبذلك مكنت من دخولها حيز التنفيذ.

وفي ذات الوقت نتابع مع المجتمع المدني بذل جهودنا الرامية إلى توعية الشعب، انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن التوعية حليف أساسي في الجهود الموجهة نحو نزع السلاح. ومن منطلق التزام بلادي الكامل هذا بتخليص كوكبنا من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لا يسعنا إلا أن نرحب بالعرض المقدم من جانب حكومة موزامبيق بأن تستضيف أول اجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية في مابوتو في أيار/مايو ١٩٩٩، مع الأمل القوي بأن يزيد هذا الاجتماع من عزمنا على وضع تطبيق هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف في شكل ملموس.

وبطبيعة الحال سيكون من بين الإجراءات الأولى جمع الموارد اللازمة لاحتياجات إزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعم المتلقى والتعهدات المقدمة من بعض البلدان في سياق الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية.

ومن جوانب التقدم المحرز في نزع السلاح في السنوات الأخيرة بوسعنا أن نورد اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز التنفيذ. وهنا لا بد لنا من أن نضيف إنشاء وتعزيز مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما المناطق المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيولكو، وراوتونغفا، وبليندابا، وبانكوك. وإن إنشاء تلك المناطق على أساس اتفاقات أبرمتها الدول المعنية بحرية يسهم

في الجهود التي تبذلها، لأن الكفاح هو أساسا كفاح واحد، من أجل بناء عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار.

السيد نايق (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن انضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي، على تبوئكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة تامة بأنكم ستقودون عمل اللجنة نحو نهاية مثمرة وناجحة نظرا لما تتحلون به من خبرة واسعة وقيادة قديرة.

إن نزع السلاح ينبغي أن يظل إحدى الأولويات في العالم. ومما لا يمكن إدراكه أن بعض البلدان تنفق الكثير على ميزانياتها العسكرية في حين أن الأغلبية الساحقة من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع ويكافحون يوميا من أجل البقاء على قيد الحياة. فالسلع الأساسية الضرورية بعيدة المنال؛ والمياه النقية حلم لهم. والتكاليف التي تنفق على طائفة مقاتلة أو طائرتين مقاتلتين بإمكانها أن تغير اقتصادات العديد من الدول النامية الصغيرة. إن الموارد التي تنفق على الأسلحة ينبغي توجيهها نحو التنمية المستدامة.

وإننا نرحب بتشديد الأمين العام على نزع السلاح وعلى إعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح برئاسة وكيل الأمين العام المرموق.

وأود أن أبلغ اللجنة بحقيقة لعلها غير معروفة تماما للمجتمع الدولي. فموريشيوس ليس لديها جيش، وهي تعزز بأن تكون أحد البلدان القليلة جدا التي حققت هذا الهدف. ونحن لا ننفق المال على الأسلحة. وبما أن موريشيوس ليس لديها أي جيش، فإننا بالتالي مسرورون لتقديمنا تقريرنا سنويا إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لا يتضمن أي جديد، ونشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذونا. ومع ذلك، نتمنى توسيع نطاق السجل ليشمل فئة من الأسلحة أكثر تنوعا. فالشفافية في النفقات والممتلكات العسكرية هي بلا شك تدبير لبناء الثقة.

إن موريشيوس طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكانت أحد البلدان الأولى التي صدقت على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معاهدة بليندايا. ونحن طرف في اتفاقية أوتاوا، وتحذونا الثقة

تصدق الدول الأعضاء على الوقف الاختياري فحسب، بل أيضا بزيادة عدد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسرّ بلدي أيضا لتقديم القرار المتخذ في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤيد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في باماكو. ووفد بلادي سيؤيد مرة أخرى هذا العام أية مبادرة في هذا الإطار.

ونلاحظ من مؤتمر إلى آخر أن البعد الدولي لآفة الأسلحة الصغيرة أخذ يتضح أكثر فأكثر. وبغية احتواء هذه الظاهرة وضبطها، بما تخلفه من آثار ضارة على استقرار الدول وعلى السلم والأمن الدوليين، فإننا بحاجة إلى تعبئة المجتمع الدولي. لذلك، وبغية أخذ هذا الشاغل الخطير بعين الاعتبار، كان الاجتماع الرابع والثلاثون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقد في الفترة من ١ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في أوغادوغو، قد اتخذ قرارا هاما بشأن هذه المسألة. ولقد أبرز الزعماء الأفارقة، بفعلهم هذا، الملاحظات التالية: إن انتشار الأسلحة الصغيرة يشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار للدول الأفريقية التي لا تزال هياكلها ضعيفة؛ إن تكديس هذه الأسلحة وحيازتها بصورة غير قانونية يسببان تفاقم عمليات العنف والإجرام، الأمر الذي يعوق التنمية ويعرض العملية الديمقراطية للخطر؛ وإن انتشار الأسلحة الصغيرة يرتبط ارتباطا وثيقا بأنشطة إجرامية أخرى يجب أيضا أن يتم التصدي لها في سياق المبادرات الأخرى الرامية إلى التقليل من هذه الأنشطة.

وفي المستقبل المنظور، وبالإضافة إلى الوقف الاختياري، تضطلع أمانة منظمة الوحدة الأفريقية بالمسؤولية عن تجميع كامل المعلومات من الدول الأعضاء عن مدى انتشار الآفة والتدابير المتخذة بالفعل. وبغية المساعدة على الاضطلاع بهذه المهمة، من الملح إعادة تنشيط مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، المنشأ في لومي، وجعله صالحا للعمل عن طريق مده بالوسائل الضرورية.

وهكذا نرى أن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية تجعل من مكافحة إنتاج ونشر واستعمال الأسلحة الصغيرة أولوية لها. ولكن الواضح أن هذا المسعى مسعى هائل، وهي تتوقع من المجتمع الدولي أن يدعمها

إن موريشيوس لم تر قط أي ميرر للاحتفاظ بأية ترسانة من أسلحة الدمار الشامل. ومن ثم نحن على اقتناع بوجود حاجة ماسة للقضاء نهائياً على أسلحة الدمار الشامل وحاجة ماسة أيضاً للقضاء نهائياً على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ولن يتسنى تحقيق الأمن للجميع إلا بعد القضاء النهائي على هذا الخطر.

ونرحب بالتطورات الإيجابية في مؤتمر نزع السلاح التي تمثلت في إنشاء لجنة مخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح فشل مرة أخرى في إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. بيد أننا نلاحظ مع الارتياح إنشاء لجنة مخصصة لوضع معاهدة لحظر المواد الانشطارية. إن أية معاهدة لحظر المواد الانشطارية لكي تتسم بالمصادقية ولكي تكون عالمية تماماً لا بد لها من أن تعالج مسألة المخزونات القديمة والحالية من المواد الانشطارية.

وفي جلستنا الثالثة ذكرنا الأمين العام بما يلي:

"وكون هذه اللجنة هي اللجنة الأولى للجمعية العامة يعبر عن الأولوية التي منحتها الأمم المتحدة في أول أيامها إلى مسألة نزع السلاح".

وقد كان ذلك التركيز صائباً وينبغي أن يوجهنا في مداولاتنا خلال أعمال هذه الدورة.

عندما نحتفل هذه السنة بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب علينا أن نضاعف جهودنا ونعمل على نحو وثيق لنتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل حتى يتسنى لنا العيش في عالم أكثر سلاماً.

السيد أميهو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي، شأنه شأن الوفود التي سبقته، أن يتقدم إليكم، سيدي، بتهنئة حارة، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ولم يكن هذا الاختيار صدفة. فقد كان النتيجة المنطقية لجميع الجهود التي بذلتم وما زلتم تبذلونها أنتم وبلدكم لتعزيز السلم والأمن الدوليين. إن وفدي، لمعرفته بمقدراتكم الفائقة، ليشعر

بأن دخولها حيز التنفيذ مبكراً في العام المقبل سيشجع المزيد من البلدان على المشاركة في الحظر العالمي المفروض على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونلاحظ مع الارتياح أن حكومة موزامبيق ستستضيف في مابوتو المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا.

والمؤسف أن أفريقيا مبتلية بآفة الألغام الأرضية. فينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مساعدته في عملية إزالة الألغام. وفي هذا السياق، نشني على مبادرة استراليا القضائية بـ "تدمير حقول الألغام". غير أن وفد بلادي يلاحظ مع الأسف القيام بزرع ألغام جديدة في أنغولا على يد قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

إن الآثار المزعزعة للاستقرار والمدمرة المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة هي موضع قلقنا العميق. والأمين العام، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة، قال:

"... يقدر أن ٩٠ في المائة من الذين قتلوا أو جرحوا بالأسلحة الحربية الخفيفة هم من المدنيين، والأطفال من ذلك هو أن ٨٠ في المائة من هؤلاء كانوا من النساء والأطفال". (A/53/1، الفقرة ٥٠)

وهذه الحقيقة العارية فظيعة. ورغم أن هناك تدابير هامة تتخذ في أجزاء متعددة من العالم لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، يجب أن يتصرف المجتمع الدولي سريعاً لكبح هذه الآفة الخطيرة والقضاء عليها. وقد حدد مجلس الأمن هذه التجارة غير المشروعة بوصفها أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى نشأة الصراعات في أفريقيا.

وفي وقت مبكر من هذا العام استرعي انتباهنا إلى الأخطار التي يمثلها انتشار الأسلحة النووية على البشرية والخطر المصاحب المتمثل في حدوث سباق تسلح جديد. وليس في وسع أي بلد أن يشعر بالأمان الحقيقي ما دام خطر الأسلحة النووية قائماً في أي مكان. ونرى أيضاً أن أي صك دولي للقضاء على الترسانات النووية يجب أن يكون ذا طابع غير تمييزي. وترحب موريشيوس باستئناف الحوار البناء بين الهند وباكستان وتشيد بضبط النفس الذي أبداه البلدان.

التي أجرتها الهند وباكستان. وينبغي لجمعيتنا في هذا الصدد أن تجري المزيد من التأمل لطرح أفكار ومفاهيم جديدة ومبتكرة من شأنها أن تلزم البشرية أخيرا بالسير على درب نزع السلاح الحقيقي العام والكامل.

أما بالنسبة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإننا لا نزال قلقين إزاء استمرار بعض الدول في تخزين تلك الأسلحة وتطويرها سرا. وبالتالي فإن تلك الدول تفرض تهديدا خطيرا على سلم العالم وأمنه.

إن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في الأعوام الأخيرة في مجال نزع السلاح لم تتناول على نحو كاف الأسلحة الصغيرة أو الأسلحة الخفيفة وانتشارها الجامح الذي يسبب خطرا عظيما على الأمن، خاصة في أفريقيا حيث تظل هذه الحالة تهدد السلم والأمن في العديد من البلدان. والواقع أن انتشار هذه الأسلحة أدى إلى زعزعة استقرار العديد من الأنظمة الأفريقية. وتسبب انتشارها في انعدام الأمن، والسطو، والعنف، في عدة مناطق في الريف والحضر على حد سواء. ونتيجة تلك الحالة هي منع النشاط الاقتصادي، مما يوضح على نحو بليغ الرابطة التي لا تنفصم بين السلم والتنمية المستدامة.

إن حكومة بلدي تشارك بنشاط في العمل الرامي إلى دفع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى أن تقر وقفا اختياريا على استيراد الأسلحة الصغيرة وتصديرها وتصنيعها. إن هذه الجهود الحميدة التي تبذلها الجماعة لإنشاء مناخ من السلم والثقة المتبادلة في المنطقة دون الإقليمية ينبغي أن تجد الدعم من المجتمع الدولي عن طريق المساعدة المطردة لتسريح المحاربين السابقين من سيراليون وليبيريا، لا سيما لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية. وينبغي لهذه المساعدة أن تأخذ بعين الاعتبار، في المنطقة دون الإقليمية بأسرها، جمع الأسلحة الصغيرة لهؤلاء المحاربين السابقين، بل وشراءها منهم وكفالة تدميرها الفعلي. وبدون القيام بأعمال جريئة كهذه لن يتسنى للمجتمع الدولي أن يساعد منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على خفض الإمداد بالأسلحة المتداولة هناك في مرحلته الأولى وبمقاييس مقبولة. ومن ثم، سنستطيع معا تحديد آلية يمكن الاعتماد عليها تمكننا من ضمانة التحكم الفعال في تدفق الأسلحة الصغيرة من المنتج إلى المستهلك.

بالاطمئنان من أن تحت قيادتكم ستخرج مداولاتنا الحالية بنتائج مشجعة.

وأتوجه أيضا بالتهنئة إلى الأمين العام الذي لا يدخر جهدا في مسائل السلم والأمن الدوليين والذي تلتطف بمخاطبة اللجنة في بداية أعمالها.

إن جدول الأعمال الحالي مثير للاهتمام ومتنوع على حد سواء ويتضمن قضايا معقدة. وسيتناول وفدي تلك القضايا معكم، سيدي، ومع جميع الوفود الأخرى، بذهن منفتح وبناء.

إن بنن، البلد المحب للسلم والعدالة، تشرع، عن طريق مؤسساتها وأسلوب حياتها وثقافتها، في تنمية ثقافة سلام وفي معارضة العنف. وتؤيد بنن التسوية السلمية لجميع النزاعات. ومن ثم تؤيد حكومتي إعادة تنشيط مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يقع في لومي.

لقد سجل المجتمع الدولي الكثير من النجاح في السنوات القليلة الماضية في مجال نزع السلاح. وللتدليل على ذلك، يكفي إلقاء نظرة على قائمة مختلف الاتفاقيات الدولية التي دخلت حيز التنفيذ أو التي توشك على ذلك. ومن ثم يرحب وفدي بالدخول الوشيك في حيز التنفيذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩ لاتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. إلا أن من المؤسف أن المحاربين في العديد من الحروب لا يزالون يستعملون تلك الأسلحة الوحشية التي تظل سنوات عديدة بعد انتهاء الأعمال العدائية تنشر الدمار والفقر بين المدنيين الأبرياء، خاصة النساء والأطفال الذين يشكلون الضحايا الرئيسيين لهذه الأجهزة المسببة للكوارث.

ويناشد وفدي بالتالي جميع البلدان التي لا تزال مترددة في التوقيع على هذه الاتفاقية والمصادقة عليها أن تنضم إلى صفوف من اختاروا الكف عن تعريض أطفال شعوبنا المحبة للسلم لأخطار التشويه.

ورغم أوجه النجاح التي ذكرتها، ذكرنا عام ١٩٩٨ على نحو عنيف بأن العالم للأسف ليس في مأمن بعد من خطر الهلاك النووي. وأود أن أذكر هنا التجارب النووية

السيد زهران (مصر) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، لن أطيل عليكم، وأود فقط أن أعرب عن خالص شكري لكم وللوفود الممثلة في هذه اللجنة كافة، على انتخابي لمنصب مقرر اللجنة الأولى خلال دورة الجمعية العامة الحالية. وإنني إذ أعرب عن هذا الشكر، فإنه لا يفوتني أيضا أن أعرب عن الشكر للمجموعة الأفريقية على ترشيحي لهذا المنصب. وأرجو بذلك أن أكون عند حسن ظن الجميع وأنا أتولى هذه المسؤولية.

وما من شك في أن التطورات المتشعبة التي شهدتها الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، والتي لديها تأثير مباشر على مجالات نزاع السلاح، يجب أن نوليها العناية الكاملة واللازمة، ولا شك في أنها تجعل أيضا من هذه الدورة دورة فريدة ومختلفة تماما عن أي دورة في السابق، أو على الأقل منذ أن بدأت أنا شخصا العمل في هذا المجال، عندما كنت زميلا في برنامج الأمم لزمالات نزاع السلاح عام ١٩٩٣.

ختاما، لا يفوتني أن أؤكد أنني سأبذل كل ما في وسعي وسأبذل قصارى جهدي بما لي من خبرة متواضعة في مجال نزاع السلاح والأمن الدولي، إلى جانب جهودكم، سيدي الرئيس، وكذلك جهود نواب الرئيس، وموظفي الأمانة العامة كلهم، من أجل العمل على إنجاح هذه الدورة حتى يتمكن من أن نصل إلى الأهداف التي نصبو إليها جميعا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

لقد شهد قرننا الآيل إلى نهايته عنفا وبربرية بشرية راح ضحيتها الآلاف من أبناء جلدتنا. ومن واجبنا أن نستخدم كل طاقاتنا لإنقاذ القرن المقبل من هذه الحروب والمآسي. وبلدي، بنن، ما زال مقتنعا بأن ثقافة السلام هي وحدها التي يمكن أن تعيننا على ذلك. فلنعمل معا على أن نجنب القرن الحادي والعشرين كوارث الحرب التي شهدها القرن العشرون، وذلك بالجهود التي يتعين على كل وفد من وفودنا أن يسهم فيها.

انتخاب المقرر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أعود إلى العمل التنظيمي المتعلق بانتخاب المقرر. وقد أبلغني رئيس مجموعة الدول الأفريقية بأن المرشح المقدم من جانب تلك المجموعة هو السيد معتز زهران ممثل مصر.

وإذا لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر أن اللجنة ترغب، وفقا للمادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسة المتبعة، في الاستغناء عن الإقتراع السري وإعلان السيد زهران مقررا للجنة بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتقدم إلى السيد زهران بتهانتي الحارة على انتخابه. وأنا واثق بأنه سيسهم إسهاما كبيرا في عمل اللجنة الأولى في هذه الدورة.
